المجتمع متعدد الإثنيات وفق النموذج الديمقراطي التوافقي

أ/ نبيلــة سالك
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة1

ملخص:

حاولنا في هذا المقال توضيح مفهوم التعددية الإثنية كظاهرة اكتسبت أهمية بالغة على الصعيدين العلمي والأكاديمي، خاصة بعد التحولات العالمية منذ بداية التسعينيات. ولحل الصراعات الإثنية في مختلف المجتمعات، طرحت عدة نظريات لمعالجة هذا الموضوع مثل النظرية الديمقراطية التوافقية التي قدمت كنموذج بديل عن ديمقراطية الأكثرية (التمثيلية)، بطرحها لمبادئ تعتبر في حد ذاتها من أهم آليات إدارة التعددية الإثنية، مثل اللامركزية السياسية وحق النقض المتبادل.

Resumé :

On a essayé, à partir de cet article, faire éclairer le concept de la société pluraliste et la diversité éthnique qui a eu une grande importance au niveau scientifique et académique, et surtout après les transformations mondiales depuis 1990. Et pour résourdre les conflits éthniques dans les différentes sociétés, plusieurs théories avais traiter ce thème, comme la démocratie consentionelle, qui a été présenté comme un type qui remplace la démocratie majoritaire (représentative) par ses principes, qui sont les plus importants mécanismes pour gérer la diversité ethnique, comme le fédéralisme et le droit de véto mutual.

مقدمة

إذا كان علماء السياسة قد أطلقوا على القرن التاسع عشر مصطلح " قرن القوميات "، فان القرن الواحد والعشرين هو عصر "الحركات العرقية" لما شهده العالم المعاصر، وخاصة منذ مطلع التسعينيات من تحولات هامة جسدت التباين والتنوع والإختلاف، هذا الأخير يعتبر سمة مجتمعية لا يمكن تجاهلها أو إنهاء وجودها بأية

وسيلة، فالتباين العرقي أمر يميز المجتمعات المتعددة، لكن الفرق الأساسي بين مجتمع وآخر هو مدى قدرة الأنظمة السياسية على إدارة هذه التعددية وقدرة مؤسسات الدولة على تحقيق الإندماج والتعايش مع الجماعات الإثنية واستباق أي نزاع يحتمل نشوبه بينها. حيث تشكل علاقة الدولة بهذه الجماعات واحدة من أبرز معضلات عمليات التحديث السياسي والاقتصادي والإجتماعي لاسيما في الدول حديثة الإستقلال. وهنا تقع على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الإنصهار والتعايش السلمي، ولتحقيق ذلك إستخدمت عدة إستراتيجيات للدمج القومي بعضها تنموي والآخر يتأسس على بوتقة من الأساليب ذات الطابع القسري، يتمثل في التطهير العرقي والإبادة الجماعية واغتيال القادة البارزين في الجماعات الإثنية.

من جانب آخر نجد بعض الدول قد عمدت إلى أساليب أخرى أكثر نجاعة، بهدف التعامل مع الجماعات الإثنية وفق رؤية قانونية وسياسية وطنية، تلبي كل الحاجيات وتستجيب لكل المطالب. وتكشف خبرة الواقع الدولي وما شهدته معظم دول العالم مثل: يوغسلافيا، الشيشان، رواندا، تركيا، السودان، العراق، بلجيكا، كندا، الهند إلى غير ذلك من الدول عن إخفاق بعض الأنظمة السياسية في إدارة التعددية الإثنية بسبب عدم الإختيار الأمثل للسبل المناسبة أو لسوء استخدامها، ونجاح أخرى في هذا الإختيار.

ومن أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع "الديمقراطية التوافقية"، التي جاءت كبديل عن الديمقراطية التمثيلية مركزة على عدة مبادئ تعتبر في حد ذاتها سياسات يمكن الإعتماد عليها لإدارة التعدد الإثني واستباق النزاعات المسلحة في أخطر مراحلها. في هذا السياق سنحاول من خلال هذه الورقة إلقاء الضوء على هذه المبادئ بطرح الإشكالية التالية: مامدى نجاعة النظرية الديمقراطية التوافقية كحل بديل تعمد إليه بعض الأنظمة السياسية لإدارة التعددية الإثنية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سيتم التركيز على العناصر التالية:

- مفهوم المجتمع التعددي والتعددية الإثنية.

- مفهوم الديمقراطية التوافقية.
- البديل التوافقي في المجتمعات المتعددة إثنيا.
- الديمقراطية التوافقية على صعيد الممارسة.
- مشكلات ومساوئ الديمقراطية التوافقية.
- خاتمة

أولا: مفهوم المجتمع التعددي والتعددية الإثنية

1 -تعريف المجتمع التعددي:

يعد المجتمع التعددي من أكثر أنواع المجتمعات تعقيدا، لما يحويه من إنقسامات واختلافات على جميع الأصعدة فهو عكس المجتمع المنصهر أو المندمج، يزداد فيه تراكم الخصوصيات مما يؤدي إلى تنمية الشخصية الإثنية أو الدينية أو القومية لدى الطوائف والجماعات، الأمر الذي يحول دون ذوبانها في المجتمع السياسي الأوسع، حيث تعتبر المشكلة الأساسية في هذا النوع من المجتمعات هي مشكلة تحقيق الإنصهار المجتمعي وقيام السلطة السياسية الفاعلة[1]. وقد وصف البعض المجتمع السياسي بأنه تعددي عندما تقبل فيه كل الآراء ووجهات النظر وتترجم إلى أفعال ووقائع، وبالتالي تكون المشاركة أوسع في اتخاذ القرارات السياسية واختيار الحكام من طرف كل النخب والأطراف الفاعلة في المجتمع[2].

ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من المجتمعات، المجتمعات الآسيوية التي تعكس درجة معينة من الإزدهار الحضاري الذي يتيح لها فرص التعاون والتبادل والتواصل الثقافي مع الحضارات الأخرى. فبقدر ما تعيش هذه المجتمعات إنقساما وتعددا، إلا أنها تمكنت من تفعيل هذا التعدد وأسست لمفهوم التنوع الإيجابي الذي يقبل الرأي والطرف الآخر[3]. وقد إختلف الباحثون في إيجاد تعريف موحد وشامل للمجتمع التعددي، فانطلق "جورج قرم" من البعد الديني والطائفي حيث يرى أن " المجتمع التعددي هو ذلك المجتمع الذي تتعايش فيه، ضمن كيان سياسي واحد، جماعتان أو أكثر متباينة الإنتماء طائفيا، ولها وزنها عدديا".[4]

أما "سعد الدين إبراهيم" فيحدد نسبة الأقليات في المجتمع ب 25 بالمئة حتى يكون تعدديا، وبالتالي فالمجتمع التعددي يفترض وجود عدة جماعات في مجتمع واحد، ويسود أكثر من نمط للحياة في ظل ثقافة وطنية عليا لا يستدعي تبنيها إلغاء الثقافات الفرعية للجماعات باعتبارها المكون الرئيس للثقافة الشاملة[5]. فالمجتمعات التعددية تتكون من أكثر من قومية أو طائفة أو أقلية إثنولوجية، والإختلاف موجود على صعيد اللغة، الدين والثقافة، كما أشار معجم المصطلحات السياسية إلى أن التعددية تعني من الناحية الإجتماعية وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر ولها إهتمامات دينية واقتصادية وإثنية وثقافية متنوعة، أما من الناحية السياسية فهو ذلك المجتمع الذي توزع فيه القوة بين جماعات متعددة مرتبة في أنماط الصراع أو المنافسة أو التعاون[6].

من خلال هذه التعاريف يمكن إجمال الخصائص المميزة للمجتمع التعددي فيما يلي:

- طبيعة البنية المجتمعية لهذا النوع من المجتمعات يجعلها غير منصهرة تماما، ومحافظة على خصوصيتها المجسدة في خصوصية الجماعات المستقلة المكونة للمجتمع.
- يتميز المجتمع التعددي بصفة اللاتجانس المرتبط بعدة معايير أهمها اللغة والدين والثقافة.
- تعتبر الجماعة، بحكم الخصوصية التي تميزها، الممثل الرئيسي للفرد المكون لها والذي لا يستطيع المشاركة في الحياة السياسية إلا عبر جماعته.
- السلطة في المجتمع التعددي موزعة بين الجماعات والدولة أو بعبارة أصح بينها وبين نظام الحكم في هذه الدولة[7].

2 -أنواع المجتمعات التعددية:

تقسم المجتمعات التعددية إستنادا إلى عدة معايير أهمها ما يلي:

أ -معيارالصراعات بين الجماعات المختلفة ونجاح الديمقراطية في هذه المجتمعات

وضع صاحب هذا التقسيم " دونالد هورويتز"Donald horowitz ثلاثة أنواع للمجتمعات التعددية وهي:

-**المجتمعات المائعة**: وهي المجتمعات المختلطة والتي امتزج نسلها بمجموع السكان العام، كالمهاجرين في الولايت المتحدة الأمريكية وفرنسا، أو التي يعتبر الصراع فيها بين الجماعات ذو مستويات متدنية نسبيا، كالإنجليز والويلزيين والإسكتلنديين والأيرلنديين في بريطانيا وأستراليا.

-**المجتمعات الأشد إنقساما من المجتمعات المائعة**: وهي المجتمعات التي تشهد فيها المجموعات تفاعلا قويا وتقاسما للطموحات السياسية، لكنها مجتمعات مهيأة لظهور آثار الصراع الإثني في أي وقت بفعل عدة عوامل سواء داخلية أو خارجية، ومن بين هذه الدول سويسرا، بلجيكا وكندا.

-**المجتمعات شديدة الإنقسام**: وهي المجتمعات التي تكون فيها الهوية العامل الأساسي والمحرك الرئيسي وتشمل العديد من دول العالم الثالث.

ب -معيار الإرتباطات الوشائجية بين مختلف الجماعات أو طبيعة العلاقة بينها.

قسم " غيرتز"Gueertz المجتمعات حسب هذا المعيار إلى الأنماط التالية:

-**نمط مجموعة واحدة (أغلبية) مسيطرة مقابل أقلية قوية** مشاغبة باستمرار مثل قبرص (اليونانيون والأتراك).

-**نمط المجموعة المركزية**: وغالبا ما يكون بالمفهوم الجغرافي والسياسي مع وجود مجموعات طرفية متوسطة الكبر ومعارضة مثل الجاويين مقابل الجزر الخارجية في أندونيسيا.

-**النمط ثنائي القطب**: وفيه يكون الإنسجام الداخلي أقل بين مجموعتين رئيسيتين متوازيتين تقريبا مثل الملايين والصينين في ملايو.

-نمط من التدرج النسبي لأهمية المجموعات: وفيه يبدأ العد التنازلي تبعا لأهمية المجموعات بدءا من مجموعة كبيرة الحجم مرورا بأخرى متوسطة وصولا إلى مجموعات صغيرة، دون وجود سيطرة لمجموعة معينة أو نقاط تقاطع حادة مثل الهند والفيليبين ونجيريا وكينيا.

-نمط التجزؤ الإثني البسيط: ويشتمل على مجموعات إثنية بسيطة وصغيرة تكون قسما كبيرا من إفريقيا.

ج -معيار المنطقة الجغرافية التي تقطنها الأقلية.

وحسب هذا المعيار يوجد نمطان:

-النمط الذي تختص فيه الأقليات بجزء خاص من الدولة مثل إقليم كوردستان.

-النمط الذي لا تختص فيه الأقلية بجزء خاص من أرض الدولة مثل الأقباط في مصر[8].

3 -تعريف التعددية الإثنية:

إن التعددية (pluralism) سمة مجتمعية ميزت ولا زالت كل المجتمعات على مر الأزمنة وفي كل المراحل التاريخية، فهي ظاهرة إنسانية أساسها إختلاف طبيعة ومصالح البشر ولها وجهان:

الأول إيجابي حيث تصبح التعددية عامل قوة يدعم ويعمق التطور السياسي - الإجتماعي وبهذا المعنى يمكن فهم التعددية في الدول المتقدمة. **والثاني** سلبي حيث تصبح التعددية خطرا يهدد الدولة الوطنية والتماسك الإجتماعي ويفتح الأبواب أمام الأطماع الخارجية، وهذا هو الوجه السائد في الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث التي تواجه مشكلات التنمية والإستقلال ومحاولات الإختراق الخارجي، أي أن التعددية تعتبر عامل قوة أو ضعف تبعا للصيغة السياسية المطروحة للتعامل معها كظاهرة[9].

كما أشار معجم المصطلحات السياسية إلى أن التعددية تعني من الناحية الإجتماعية، وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، يكون لها

إهتمامات دينية وافتصادية وإثنية وثقافية متنوعة. وهي من الناحية السياسية مجتمع تكون فيه القوة موزعة بين مختلف الجماعات ومرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو التنافس أو التعاون، وقد تشير التعددية السياسية إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الإجتماعية التي يمكنها المشاركة في مزاولة السلطة[10].

ومن أهم العوامل التي تكرس التعددية، الهجرة أو بتعبير أصح التهجير، وهو من السياسات الإستعمارية الرامية إلى تقسيم الأمم المستقرة وإضعافها بتفكيك رموزها الوطنية وتشتيت شعوبها. أما العامل الثاني هو الإندماج سواء طوعيا أو قسريا، فالأول يكون باندماج المهاجرين بإرادتهم الكاملة في مجتمعات الدول التي هاجروا إليها (المستقبلة) مثل المهاجرين غير البريطانيين الذين دخلوا إلى أراضي الو.م.أ وتمكنوا من إكتساب صفة الأقليات في هذا البلد. أما الإندماج القسري[11] فيكون باستيلاء الأغلبية على أراضي الأقلية وسيطرتها الكاملة على هذه الجماعات خاصة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وأحسن مثال على ذلك الأفارقة السود الذين استجلبوا إلى أمريكا الشمالية كعبيد خلال القرنين السابع عشر والتاسع عشر[12].

نخلص من خلال ما سبق إلى أن التعددية لها أوجه عديدة، أهمها التعددية الإثنية وهي من أكثر المفاهيم تعقيدا لأنها تجسد إختلافا في مفهوم الجماعات الإثنية وفي مفهوم الإثنية نفسه، فهناك من الباحثين من يربط الإثنية بالأقلية، ومنهم من يعتبرها صفة مميزة للجماعة الكبرى حتى ولو لم تكن أقلية. ويرادف إتجاه آخر بينها وبين العرقية، في حين يذهب إتجاه رابع إلى أنها تعني الإنتماء إلى جماعة معينة وتميزها عن باقي الجماعات بغض النظر عن أي معيار في هذا التمييز. أما الإتجاه الخامس فيرى أن الإثنية تمثل رابطة ثقافية إجتماعية، وبالتالي فالجماعة الإثنية هي الوعاء الحقيقي لهذا المفهوم فهي تتسم بالتميز الثقافي والماضي المشترك والتفرد في المطالب مما جعل الأنظمة السياسية تضعها ضمن أولويات أجندتها، بسبب تفاقم المشاكل الناجمة عن مطالب هذه الجماعات من جهة وعدم الإستجابة لها من جهة أخرى[13]. وتختلف هذه المطالب حسب واقع هذه الجماعات والظروف التي تعيشها،

ومدى الإعتراف بهويتها الإثنية من طرف الأغلبية والنظام السياسي الذي يمثلها. فقد تكون المطالب إثنية متعلقة بالهوية أو بشكل الدولة أو بسياسة النظام، وقد حظيت هذه المسألة باهتمام الباحثين والمفكرين الذين حاولوا إيجاد الحل الأنجع لهذه المشاكل، وفي مقدمتهم " آرنت ليبهارت "Arnet Liphart في كتاباته حول "البديل التوافقي" لإدارة التعدد الإثني.

ثانيا: مفهوم الديمقراطية التوافقية

1 -تعريف الديمقراطية التوافقية:

مارست المجتمعات الإنسانية الديمقراطية منذ وجودها بأشكال متعددة وبصور مختلفة، تبعا لطبيعة هذه المجتمعات والمراحل التاريخية التي مرت بها، فالديمقراطية من المفاهيم الرائجة مثل العولمة واقتصاد السوق والتنمية البشرية إلى غير ذلك من الأفكار التي تكون نسيج العالم المعاصر. ومن المفاهيم التي لاقت إهتماما من طرف العلماء والمفكرين في العصر الحديث "الديمقراطية التوافقية" حيث اعتبرها العديد من السياسيين تجربة ناجحة لحل المشاكل المستعصية في المجتمعات المتعددة، ومن الصيغ السياسية - الإجتماعية التي تلائم هذه المجتمعات[14]. وقد جاءت هذه النظرية كنتيجة لعدة تجارب في دول تتسم مجتمعاتها بالتنوع والإنقسام واللاتجانس القومي مثل: بلجيكا، كندا، سويسرا، النمسا، لبنان، العراق ... الخ، فهي وليدة التجربة شأنها في ذلك شأن القومية.

ومن أبرز رواد هذه النظرية[15] المفكر الهولندي "**آرنت ليبهارت Arent Lijphart**" الذي كتب حول الديمقراطية التوافقية في عام 1969 واستمر ينظر لها حوالي ثلاثة عقود، وفي عام 2000 جاءت كتاباته مشددة على أن البديل التوافقي هو الأكثر ملاءمة للمجتمعات التعددية، فهو يقدم طريقة واعدة أكثر لتحقيق الديمقراطية المقترنة بقدر كبير من الوحدة السياسية، ويضمن حماية الأقليات من أي خطر أو تهديد يلحق بها من قبل الأغلبية الحاكمة والمشرعة[16]. وقد فسر "ليبهارت" النظرية بأنها النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة ويكون أقرب إلى النظم الديمقراطية، أما

الإستقرار السياسي الذي يعتبر شرطا مفصليا في الديمقراطيات التمثيلية -في نظر "ليبهارت" - فيتحقق ضمن نظام السلم المدني ويتأسس على المشروعية والفعالية، ويكون قادرا على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانيات اللجوء إليه[17].

وقد أشار "ليبهارت" في كتابه "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد" إلى إحدى القضايا الثابتة في علم السياسة وهي صعوبة تحقيق الديمقراطية المعيارية بنموذجها البريطاني، الذي يقوم على مبدأ حكم الأكثرية، والذي يسميه "نموذج المعارضة ضد الحكومة في المجتمعات التعددية"، والبديل في رأيه هو الحكم بالإجماع والذي تمثله التوافقية. ويعمد إلى تحليل طبيعة الديمقراطية التوافقية الناجحة في أربعة بلدان أوروبية هي: سويسرا، بلجيكا، النمسا وهولندا فضلا عن بلدين مشرقيين هما لبنان وماليزيا ويتحدث عن إخفاق التجربة في قبرص. وأنهى "ليبهارت" كتابه بتقرير الحقيقة التالية: " الخيار الواقعي بالنسبة إلى الكثير من المجتمعات التعددية في العالم غير الغربي ليس خيارا بين النموذج المعياري البريطاني للديمقراطية والنموذج التوافقي، بل بين النموذج التوافقي للديمقراطية وبين انعدام الديمقراطية تماما"[18].

وتقدم الديمقراطية التوافقية، كما تبلور مفهومها منذ عقود، كنموذج بديل عن الديمقراطية التنافسية أو الديمقراطية التمثيلية، فإذا كانت الأخيرة تعبر عن اكتمال الشروط القانونية والسياسية، في سياق تكون دول ومجتمعات موسومة بقدر كبير من التلاحم البشري والانصهار الاثني والاستقرار السياسي، ومعززة بثقافة سياسية تكرس قواعد التنافس والتداول والتمثيل، فان الديمقراطية التوافقية تختلف عنها بأنها تولد وتنبع من شروط يطبعها الانقسام المجتمعي والتباينات الإثنية والعرقية والجهوية، وضعف الوحدة الوطنية وصعوبة الاستقرار السياسي وعسر ديمومته وتواتر موجات العنف الاجتماعي، وترد في التاريخ الراهن نماذج للديمقراطية التوافقية سواء في العالم المتقدم كحالات (سويسرا وبلجيكا والنمسا وهولندا)، أو في بلدان العالم الثالث كحالات (الكونغو وماليزيا ولبنان ورواندا).

وقـد قـدمت عـدة تعـاريف للديمقراطيـة التوافقيـة، إتفقـت كلـها علـى أنهـا " إستراتيجية لإدارة النـزاع مـن خـلال التعـاون والوفـاق بـين مختلـف الأطـراف السياسـية بدلا من التنافس واتخذ القرارت بالأكثرية ".

إن الديمقراطية التوافقية لا تقوم على التنافس في إعداد البرامج والإستراتيجيات، بـل تعتـبر إسـتراتيجية في حـد ذاتهـا، ونمـوذج لمعالجـة مسـألة المشـاركة في السـلطة، إذ تعتمد على مبدأ إنشاء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات والفواعل الأساسية في المجتمـع فـرص التمثيـل والمشـاركة في صـنع القـرار دون الخضـوع لحكـم الأغلبيـة، وبالتالي فهي تمنح للأقلية حق الإعتراض على كل القرارات الأساسية منها والثانوية، مما يعـزز قدرتها على مواجهة هيمنـة الأغلبية على صعيد الممارسة السياسية. ويبين الجـدول التـالي الفـروق الأساسـية بـين كـل مـن الديمقراطيـة التوافقيـة و الديمقراطية التمثيلية.[19]

الديمقراطية التوافقية	ديمقراطية الأكثرية
تضم حكومة ائتلاف واسع يتشكل كل إئتلاف من عدة احزاب بحيث تمثل معظم أو جميع مكونات المجتمع، لبنان، سويسرا كنماذج.	**حكومة اغلبية برلمانية** تعتمد الإستحقاق الإنتخابي في تشكيل الحكومة، بريطانيا، فرنسا كنماذج.
نسبية في التمثيل (المحاصصة) توزيع التعينات في الإدارات الهامة العامة بصورة نسبية كما المجلس الفدرالي السويسري، وايضاً الوزارات والمؤسسات اللبنانية. والقرارات الصعبة تتخذ من قبل نخب الجماعات.	**قاعدة الأكثرية** جميع القرارات بما فيها التعينات تتخذ من قبل الحكومة، مع عدم اهمال دور التكتلات الأخرى.
الفيتو المتبادل (حق النقض) آلية لحماية الاقلية ضد القرار الاكثري.	**قرارات الحكومة (الأكثرية)** تعتبر نافذة ولا يحق لفئة الإعتراض عليها.

الإستقلال القطاعي (إدارة ذاتية) أن تحكم الأقليات اوالثقافات الفرعية منها والمتوازية نفسها في المنطقة التي تعنيها سواء عن طريق الحكم الذاتي أو الفدرالية أو اللامركزية. وهذا يخدم منع الجمود الذي قد يحدثه الفيتو في إستصدار بعض القرارات.	في بعض ديمقراطيات الأكثرية يمكن تحقيق هذا الشرط كما في امريكا.

مقارنة بين الديمقراطية التوافقية والديمقراطية العددية (الأكثرية)

جدول رقم (1): الفروقات بين الديمقراطية التوافقية والديمقراطية الأكثرية.

المصدر: شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، (المعهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006)، ص47.

أهم ما يميز الديمقراطية التوافقية، من خلال الجدول، هو اتسامها بالخصائص التالية:

1- حكومة إئتلاف تشمل تحالفات واسعة متكونة من حزب الأغلبية أو أحزاب أخرى.

2- مبدأ التمثيل النسبي أو التناسبي، ويكون في الوزارات أو المؤسسات ومختلف الإدارات والإنتخابات بشكل أساسي.

3- حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء، والهدف منه هو منع إحتكار السلطة والقرار

4- الإدارة الذاتية لشؤون كل جماعة على حدى. والمقصود هنا تطبيق مبدأ الحكم الذاتي في أشكاله المختلفة: الإقليمي، الوطني أو الشخصي[20].

2 -البديل التوافقي في المجتمعات المتعددة إثنيا:

لقيام النظام الديمقراطي التوافقي في دولة معينة، لا بد من توافر أركان وركائز أساسية إضافة إلى التعاون بين الإئتلافات الواسعة وانتشار روح الإعتدال والوسطية في اتخاذ القرارات، فالتوافقية قائمة على المجتمع التعددي الذي يتميز بالإنقسام وعدم

الإستقرار السياسي، والإختلاف والتباين في الأيديولوجيات والقيم والإتجاهات والثقافات، إضافة إلى التعدد الإثني واللغوي والمذهبي والديني. حيث نلمح في هذا النوع من المجتمعات عدم التجانس بين مكوناته غير القابلة للتعايش وبالتالي فالمشكلة الأساسية هي مشكلة تحقيق الإنسجام المجتمعي. هذه المشكلة وغيرها تولد الرغبة في الإنفصال أو الإستقلال الذاتي، هذه الرغبة تكون في غالب الأحيان مستترة وخفية لكنها تظهر حالما تسمح لها الظروف وتهيأ لها الأرضية، فهي نتيجة تراكمات من عدم التفاهم واللاتعايش الذي يؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي. ويطرح " **نورد لينغر**" **Nord Linger** مشكلة الإنفصال والتقسيم في حالة تطبيق النظام الفيدرالي في إطار الديمقراطية التوافقية، فقيام قطاعات إقليمية متمايزة يقترن بما تمنحه لها الفيدرالية من إستقلال ذاتي جزئي، وكنتيجة لاندفاع إضافي للمطالبة بالمزيد من هذا الإستقلال، يمكن أن يحدث الإنفصال أو الحرب الأهلية (في حالة عدم إستجابة النظام السياسي للمطالب). [21]

ولحل هذه المشكلة يقترح "**لينغر**" ثلاثة أنواع من الحلول:

1- إزالة الطابع التعددي للمجتمع وتقليصه بصورة جوهرية عبر الإستيعاب.

2- الحل التوافقي الذي يقبل بالإنقسامات التعددية باعتبارها لبنات البناء الأساسية لنظام ديمقراطي مستقر.

3- تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين منفصلتين متجانستين أو أكثر.

وتقوم الديمقراطية التوافقية على أساس الإئتلاف الواسع، الذي يعتبر صيغة لتكتل القوى السياسية والهدف الأساسي منه هو تحقيق الإجماع حول القرارات المتخذة، ومساومة التكتلات الأخرى التي لا تتناسب مصالحها مع مصلحة التكتل الأول، مما يجعل الوسيلة غاية في معظم الأحيان، فالغرض من هذا الإئتلاف، حسب التوافقيون، هو إقامة " كارتل حاكم " يوحد النظام الديمقراطي والوحدة الترابية، ويتطلب إعتراف الأطراف الرئيسية ببعضها واتفاقها على أساس البرامج والتطلعات المشتركة. حيث تتخذ القرارات عادة وفق نظام أكثرية الأصوات، وفي هذه الحالة

لايمكـن للأقليـة تقـديم إقتراحاتهـا، لـذلك أضـيف حـق الفيتـو للأقليـة، كمـرادف للأكثرية المتراضية، والذي يضمن لها حق الإعتراض على القرارات المتخذة من طرف الأغلبية، باعتباره نوع من المقاومة المنظمة والسلمية اتجاه الأكثرية.

وحتى لا يكون إستعمال هذا الحق إستبدادا للأقلية، عرض "كلهون"kelhon فكرة أخرى واستعمل مصطلح " سلبية متبادلة " كبديل عن الأكثرية المتراضية، مما يجعل إستعمال الأقلية لهذا الحق معقولا، فبمجرد حصولها عليه، يتولد لديها الإحساس بالأمان والإقتناع بأن الإفراط في استعماله قد يؤدي إلى تعطيل عمل الحكومة، وهذا لايخدم مصالحها مما يضطرها إلى التنازل لتحقيق المصلحة العامة لأن الإمتناع عن اتخاذ القرار أفضل من القرارات الخاطئة[22].

كما تحظى النسبية أو التمثيل التناسبي بأهمية كبيرة لدى التوافقيون، حيث يعتبرونها النموذج الأمثل لتحقيق مبدأ الإشتمالية، للحيلولة دون إقصاء أطراف عديدة من الحياة العامة ولها وظيفتين:

-**الأولى** هي توزيع التعيينات في الإدارات العامة ذات الأهمية، والموارد المالية على مختلف القطاعات وتعتبر النسبية من المعايير المحايدة في التوزيع، مما يجعل منها حلا أمثلا لمختلف المشاكل المترتبة عن الإنقسامات في صنع القرار، غير أنه يتوجب على القطاعات الهامة في الإئتلاف الواسع أن تكون ممثلة بصورة نسبية.

-**الثانية** وهي تفويض القرارات المصيرية إلى كبار زعماء القطاعات، لأن تأجيل البت في هذه القرارات أدى إلى منح هؤلاء الزعماء صلاحية صنع القرار، وهي نتيجة منطقية للإستقلال القطاعي الذي يعتبر لازمة منطقية للإئتلاف الواسع، ومعناه تفويض سلطة صناعة القرار وتنفيذه إلى زعماء القطاعات، مع توزيع نسبي للأموال الحكومية على كل قطاع. ما يلاحظ هو الطبيعة التعددية للإستقلال القطاعي لمجتمع متعدد بطبيعته، كما تعتبر الفدرالية شكل من أشكال هذا الإستقلال بمنح الحكم الذاتي للأقاليم المكونة للدولة [23]. وينصرف معنى الحكم الذاتي إلى تمتع قومية معينة بحقوق ثقافية وسياسية في إطار الدولة الواحدة، حيث يكون للمناطق

والأقاليم التي تسكنها أغلبية من تلك القومية، هيئات أو مؤسسات محلية في إدارة هذه المناطق مع مراعاة خصوصية السكان في اللغة والدين وكافة الحقوق الثقافية والسياسية[24].

3 -الديمقراطية التوافقية على صعيد الممارسة:

نشأت الديمقراطية التوافقية وتطورت، وفقاً لما يشير اليه ""**ليبهارت**"، في الدول الأوروبية التي تعتبر من أبرز النماذج وهي (بلجيكيا، هولندا، سويسرا، النمسا)، ولم تكن إحتياجات هذه الدول للديمقراطية التوافقية قائمة على أساس نظري، إنما كانت حاجتها لهذا النموذج تمثل ضرورة إستراتيجية من أجل معالجة المشكلات الخطيرة التي يتعرض اليها النظام الديمقراطي حيث تمثل التوافقية الأوروبية خلاصة مجموعة من التجارب، قدمت كل تجربة منهجا عمليا وسلسلة من الإجراءات والتدابير لحماية الأقليات والتخفيف من حدة الإنقسامات الإثنية[25].

ففي هذه المجتمعات التي نجحت فيها الديمقراطية التوافقية كسويسرا، بلجيكا، الهند، اندونيسيا وغيرها لم يكن ترسيخها كآلية لبناء السلطة استباقيا لتأصيل ثقافة الديمقراطية، بل إنها تفرض تأصيل قاعدة ديمقراطية قبل الشروع في تكوين ائتلافات لغرض الحكم. وثقافة الديمقراطية ليست عملية اجرائية وظائفية مقتصرة على نشر ثقافة الاقتراع، بل إنها ممارسة ثقافية فكرية تركز على مشاريع التغيير النهضوية في البلاد. وبالتالي لا يمكن نجاح ديمقراطية توافقية دون دولة مدنية عصرية تؤسس للمواطنة كقيمة أساسية لدى الفرد، لذا فان الذين يصرفون جهدا في البحث عن قواسم من أجل ائتلاف السلطة، بحسب التوافقية، لا بد لهم من توفير مشاريع جادة للتغيير والنهضة، والتأطير لحياة سياسية أساسها انحسار القيمة المدنية في السلوك الاجتماعي والثقافي والسياسي، واختفاء معايير إختيار المشروع السياسي الملائم لتمدين تلك المنظومة. أما بالنسبة للنمسا، فالمقاربة الائتلافية التي حكمت البلاد حتى عام 1966 كانت تضم أعضاء متوازنين من الكاثوليك والاشتراكيين، ولم يكن سوى الاتجاه الليبرالي الغير ممثل في هذا الجانب، إذ أن الديمقراطية

التوافقية التي تبناها البعض كرؤية إستراتيجية لحسم النزاعات الداخلية قد تطورت في دول ذات تقاليد ديمقراطية عريقة، وكان ذلك من أجل الحفاظ على تماسك الدولة، وتمثيل جميع الفئات الاجتماعية في العملية الديمقراطية وعملية صنع القرار السياسي.(26)

أما في عالمنا العربي والمشرقي فقد بدأ النقاش حول النظرية التوافقية في أواخر عقد الثمانينيات عندما بادر الأستاذ اللبناني " أنطون مسرة " بعرضها كبديل عن الديموقراطية التمثيلية، لكنها لم تلق الإهتمام اللازم لتطويرها. ونجد في عالم اليوم العديد من المجتمعات التي اعتمدت على نمط الديمقراطية التوافقية لحل مشاكلها المجتمعية، بعد فشل كل الممارسات السياسية، وأبرز مثال هو العراق الذي يعتبر في مقدمة الدول التي اعتمدت على هذا النمط في التمثيل والتعيين وعمليات اتخاذ القرارات بعد القضاء على نظام الحزب الواحد في نيسان 2003. حيث شكلت الديمقراطية التوافقية جدلا واسعا في الأوساط السياسية العراقية باعتمادها كمبدأ لتأسيس دولة "ما بعد صدام" بتوافق القوى السياسية الممثلة للمكونات العراقية المختلفة. واحتدم الجدل أكثر بعد دعوة السيد "نوري المالكي" لتجاوز هذا النوع من الديمقراطية، وذلك باعتماد ديمقراطية الأكثرية والأقلية السياسية، في حين تمسك الأكراد بمبدأ التوافق كونه الضامن لحقوق الأقليات، وأن اعتماد مبدأ الأغلبية في دولة متعددة المكونات والأديان والمذاهب

سيقود -بالتأكيد -إلى أكثرية وأقلية قومية أو مذهبية، وهذا سيعود بالعراق إلى استبداد فئة أو مكون على بقية الفئات أو المكونات الأقل عددا.

لكن المشكل الذي طرح في العراق هو كيفية التوصل إلى اتفاق بشان تشكيل ائتلاف واسع يضم جميع القادة والزعماء السياسيين يتطلب التوصل إلى درجة معينة من التوافقات على قضايا جوهرية تتعلق باقتسام السلطة ومأسسة الحصص وتأمين مصالح الاقليات عبر منح نسب متبادلة متفاوتة من الفيتو بين الفرقاء. ان كل هذا لن يتم من دون إبداء مرونة سياسية في التعاطي مع آليات التفاوض بشأن تلك

المفردات وتقديم تنازلات تشكل بمجموعها الصيغة الوطنية للديمقراطية التوافقية. وفي حالة العراق فان عسر التوافقات السياسية يقترن مع تفجر قنوات عنف محلية، وتدخل عوامل خارجية جعلت من الموقف اكثر سوءا. لذلك كان فتح الملف المتعلق بشكل السلطة، طوال السنوات الماضية، ترافقه أزمات عصيبة تعقد من المشهد وترفع فيه حدة التداخلات على اكثر من صعيد، في وقت أثارت هوية الدولة الاحباط في مفاصل الحياة السياسية.

كما تعتبر لبنان من البلدان العربية التي عاشت حالة خطيرة من التأزم السياسي والخلافات السياسية بين الطوائف، وكاد ذلك أن يؤدي بها إلى عواقب وخيمة غير أن اتفاق الدوحة صحح المسار السياسي عبر الإتفاق على آليات الديمقراطية التوافقية وإعطاء المعارضة حق النصف المعطل لقرارات الحكومة.

ورغم شيوع المصطلح والنظرية على حد سواء خاصة في لبنان، إلا أن بعض المفكرين يرون أن الدستور اللبناني لا ينص على آلية إستثنائية كحق الفيتو المتبادل لمنع صدور قرارات مجلس النواب أو مجلس الوزراء، بل تعتبر الآليات المنصوص عليها في الدستور اللبناني آليات كلاسيكية من خصائص الديمقراطية العددية.

4 -مشكلات ومساوئ الديمقراطية التوافقية: [27]

أكد الباحثون والمهتمون بالنظام الديمقراطي أن النظرية التوافقية من أبرز الحلول الناجحة للدول التي تعاني من عدم وجود الوعي بتعدد الثقافات، فالممارسة الديمقراطية قد تجعل بعض الأطراف تسعى إلى عرقلة إدارة الدولة مما يؤدي إلى حدوث نزاعات داخلية، وبالتالي كانت التوافقية حالة من إدارة هذا النوع من النزاعات. ومن أهم المشاكل في تطبيق هذا النظام، هو حق النقض الذي يعارض إتخاذ القرارات بالأغلبية، خاصة إذا تعلق الأمر بقرارات ذات ضرورة إستراتيجية وقومية للدولة، حيث لا تمرر دون موافقة قادة كل الفئات وزعماء القطاعات كما يشير إلى ذلك "روبرت دال"Robert Dal، ومن جانب آخرتجعل المشكلة الإئتلافية قائمة لضرورة قبول كل طرف بالطرف الآخر إذ لابد أن يكون هذا النظام متكاملا ومتوفرا على

كافة شروط التكافل خاصة فيما يتعلق بالقرارات السياسية وإدارة عملية الحكم لحل النزاعات وليس الدخول في نزاعات جديدة.

وكأي نظرية، تعرضت الديمقراطية التوافقية لعدة إنتقادات أهمها مايلي:

- رغم اقتران الصيغة التوافقية في هذه النظرية بالديمقراطية إلا أنها ليست على درجة كافية منها عمليا.
- تسعى التوافقية إلى تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر نجانسا واستقلالية إضافة إلى طبيعته التعددية.
- لا تفترض نظاما مثاليا، فالإخاء يعني السلام الإيجابي ولكن في المجتمع التعددي خاصة إثنيا، يعتبر التعايش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي، ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين الجماعات الإثنية.
- عجزها المحتمل عن إحلال الإستقرار السياسي والحفاظ عليه.
- المشكلة الأكثر خطورة في هذه النظرية هي الجمود أمام مشاكل عدم الفعالية الإدارية.
- إذا كانت الديمقراطية التوافقية تنبثق عن هويات تعددية، وتحتوي على مجموعة آليات ورقابة وموازنة بيد أنها في الوقت نفسه ليست ديمقراطية بالمعنى الحديث، كونها تُنصب المكون المجتمعي الفرعي فوق الوطن وتحيل العلاقة بين (المواطن – الدولة) إلى علاقة بين (المكون – الدولة) ويتحول التنافس السياسي بين الأحزاب حول البرامج الوطنية الشاملة إلى تنافس بين الطوائف أو داخل كل طائفة لتحصيل المكاسب والامتيازات، مما ينتج عنه صراع أو توافق من النوع المُحاصصي

خاتمة

لقد تطور الفكر السياسي الديمقراطي التوافقي تجاه الاعتراف بالحقوق الجماعية والإدارات الذاتية لأصحاب الهويات المتعددة (العرقية والمذهبية والطائفية)، وذلك منعاً لاستبداد الأغلبية بالأقلية من جهة وقطع طريق التأثير الخارجي على الشأن الداخلي من جهة أخرى. ولكن الأخذ بها يأتي عقب الانتهاء من إرساء المواطنة الفردية

وحقوقها كأساس للتعامل بين الفرد والدولة وليس قبلها (حقوق المواطنة أولاً)، وهي الحقوق التي تُمنح وينُصُ عليها الدستور نفسه باعتبارها حقوقاً مشتقة من حقوق الفرد المواطن. والهدف الأساسي هو تحقيق مايسمى بـ " الهندسة التوافقية" التي تشير إلى التنمية السياسية هي تغيير مقصود يطمح إلى تحقيق ديمقراطية مستقرة، لذلك لابد من تحديد الوسائل التي سيتم من خلالها بلوغ هذه الغاية والوصول إلى صيغة مواتية لخلق الاستقرار السياسي، وهو الهدف الذي يسعى لتحقيقه أي نظام سياسي، وتجاوز الاختلافات لن يتم بتجاهلها بل بإدراكها والعمل على تقليل "تأثيرها السلبي في وجود الدولة". إن العمل على تأسيس نظام سياسي مركزي في دولة متعددة المكونات بحجة المحافظة على كيان الدولة، سيؤدي حتما إلى اللاإستقرار السياسي في تلك الدولة، ومن ثم فالديمقراطية التوافقية تعطي فرصة أخيرة لاستمرار هذه الدولة وتحقيقها للنمو بوتيرة اقل، لكن بخسائر أقل أيضا، لأن هذا الشكل يحافظ على الحقوق الحيوية لمكونات الدولة، ويبقى الهدف هو "بلوغ ديمقراطية مستقرة". إن بناء ديمقراطية توافقية ضبابية سيعقد المسألة أكثر، وهنا يأتي دور القادة السياسيين في دراسة السلبيات والايجابيات من جميع النواحي، للوصول إلى نتائج مقبولة. وعلى الرغم من أن التوافقية تؤدي على المدى القصير إلى تعزيز الطابع التعددي للمجتمع، فقد يتمكن الحكم التوافقي الناجح من حل بعض الخلافات الكبرى بين الفئات، وان يعمل على نزع الطابع السياسي عن التباينات الفئوية، مما يخلق ما يكفي من الثقة المتبادلة على مستوى النخبة والجماهير، باعتبارها عملية جوهرية في الاندماج.

إن الخيار المطروح في دول العالم المتخلف ليس دائما بين ديمقراطية الأكثرية والأقلية السياسية والديمقراطية التوافقية، بل بين الديمقراطية التوافقية أو النظم الشمولية التي تستند إلى مكون واحد من مكونات الدولة بحجة استمرار الوحدة الوطنية، وهي عمليا سحق لإرادة المواطنين وتغييب المكونات المتباينة في الدولة المتعددة إثنيا.

الهوامش:

[1]-: منى يوخنا ياقو، حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، دار الكتب القانونية، 2010)-، ص ص 52 -53.

[2]-: عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، (لبنان، دار العلم للملايين، يناير1991)-، ص21.

[3]-: برهان غليون، " في مدح التعددية الإثنية والدينية"، ص ص01 -03.

. www.aljazeera.net/NR/exeres/1075COC4

[4]-: عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أغسطس، 1993)، ص36

[5]-: منى يوخنا ياقو، حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص54.

[6]-: نفس المرجع، ص53

[7]-: نفس المرجع، ص55.

[8]-: نفس المرجع، ص56.

[9]-: عبد السلام إبراهيم بغدادي، ص ص34 -35.

[10]-: محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا، (بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004)، ص ص21 -22.

[11]-: قدم "م، ج سميث" القسر والإكراه كحل أمثل للقضاء على كل الإختلافات الموجودة بين الجماعات المكونة للمجتمع المتعدد على جميع المستويات، وذلك من خلال كتاباته التنقيحية لكتابات "فيرنيفال" الذي ركز على الناحية الثقافية في تحديد مفهوم التعددية.

[12]-: منى يوخنا ياقو، مرجع سابق، ص57.

[13]-: محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص23.

[14]-: نادر كاظم، "الدولة والولاء في المجتمعات التعددية"

news.com/1698/news/read/229566/1.htm wwwalwasat

[15]-: من رواد هذه النظرية: "ج. بنغهام باول" في " التجزؤ الإجتماعي"، " يورك شنايدر" في " الإتفاق الرشائي"، " إيريك نورد لينجر" في "إحتواء النزاعات في المجتمعات المنقسمة".

[16]-: آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، (بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006)-، ص45.

[17]-: صبا النداوي،" قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية"، (الحوار المتمدن، العدد2022، 2007/08/29)، ص01 -www.alhiwar.org/debat/show.art.asp?aid=107397

[18]-: فاتح الشيخ، "الديمقراطية الأكثرية والديمقراطية التوافقية"، ص01.

Ar.soparo.com/index.php

[19]-: مرتضى جمعة حسن السوداني، "مقاربة بين الديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية"

www.alittihad.com/paper.php?name=News§file=article§sid55749.p01.

[20]-Sandor Balogh, Autonomy and the new world order: A solution to the nationality problem, (Toronto- Buffalo, Matthias corvinus publishing, 1999)-, p130.

[21]-: منى يوخنا ياقو، حقوق الأقليات القومية في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص52.

[22]-: آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مرجع سابق، ص ص64 -66.

[23]-: شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، (بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، 2006)-، ص47.

[24]-: عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، (ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005)، ص208.

[25]-: آرنت ليبهارت، "الديمقراطية التوافقية"، ص02. .www.iraqstudies.org/books2.htm
www.siiironline.org/alabwab/akhbar../587.htm

[26]-: سارة وليد، "إشكالية الديمقراطية التوافقية"، ص01.
www.icatus56.org/add/show1.php?showit=544

[27]-: سلامة كيلة، "صيغة الديمقراطية التوافقية وتجربة لبنان"، ص02.
www.alawan.org